

دراسة تطبيقية عن البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا (2000-2020)

د. ليلي التهامي حسين مرغم¹ د. داليا على محمد منصور²

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس - دولة ليبيا

Da.mansour@uot.edu.ly

l.morghem@uot.edu.ly

ملخص البحث

تحظى ليبيا بموقع جغرافي متميز، إذ تتوسط شمال القارة الافريقية مع إطلالة كبيرة على البحر الأبيض المتوسط والذي يشكل حوضه الفاصل بينها وبين القارة الأوروبية، بالإضافة إلى ذلك تمتلك ليبيا مساحة شاسعة وموارد طبيعية كثيرة تُمكنها من أن تكون قبلة للمستثمرين ووجهة رؤوس الأموال، ولكن من الملاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إليها منخفضة مقارنة بالدول العربية الأخرى، مما يجعل من الأهمية معرفة الأسباب الكامنة وراء هذا الانخفاض.

كانت هناك العديد من التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر عبر العقود الماضية، ولكنها لم تتفق على تحديد نمط معين لتحليل الأسباب الكامنة للاستثمار الأجنبي من قبل كل من الدول صاحبة الاستثمار والدول المضيفة له، إذ ترى الدول المضيفة أن الاستثمار الأجنبي المباشر محفزاً للتنمية الاقتصادية بنقله للتكنولوجيا المتطورة لاستغلاله الموارد الطبيعية فيها، وبالتالي التقليل من عجز ميزان المدفوعات من خلال إتاحة فرص التصدير، بينما في المقابل نجد الدول التي ترغب في إقامة الأنشطة الاقتصادية المختلفة خارج حدودها تولى اهتماماً كبيراً لمختلف العوامل التي قد تكون طاردة أو جاذبة لهذا الاستثمار، إذ لن تقوم هذه الدول بالاستثمار ما لم تتمكن من تحقيق الأهداف من ورائه.

لذا جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل حول البيئة الاستثمارية في ليبيا ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث أن تدفق الاستثمار إلى ليبيا في انخفاض حاد منذ سنوات بعد أن بلغت نسبة هذا الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي 6.89 % في سنة 2007م. تحقيقاً للغرض من هذه الدراسة قامت الباحثتان بتحليل المحددات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر لـ (ليبيا)، والقيام بتوظيف الاقتصاد القياسي والتحليل الإحصائي للسلاسل الزمنية للفترة من 2000م وحتى 2020م، وذلك باختيار عددا من المتغيرات والتي تشكل العوامل ذات الأهمية في تدويل الأنشطة الاستثمارية المختلفة، واتساقاً مع الإطار النظري لمحددات الاستثمار الأجنبي تم اختيار متغيرات اقتصادية مثل (أسعار المستهلك، الانفتاح الاقتصادي، ريع استجار الموارد الطبيعية، الائتمان)، ومتغيرات سياسية مثل (الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة)، ومتغيرات اجتماعية مثل (القوى العاملة) كمتغيرات مستقلة ومعرفة دورها في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع.

خلصت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي يلعب دوراً هاماً وذو دلالة إحصائية كبيرة في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب الموارد الطبيعية والانفتاح الاقتصادي، بينما في المقابل أوضحت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة عكسية بين فعالية الحكومة في ليبيا والاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يدل على عدم جودة الخدمات العامة وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات التي من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية لليبيا خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستقرار السياسي، مؤشر الحوكمة، الانفتاح التجاري، الائتمان.

المقدمة

أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) الداخلة إلى ليبيا قليلة جداً مقارنة بالاستثمارات الداخلة إلى الدول النامية سواء الدول العربية أو الدول الأخرى، وهذه الاستثمارات في انخفاض حاد منذ عدة سنوات حتى لم تعد تشارك بأي نسبة في الناتج المحلي الإجمالي لليبيا في السنوات من 2014م وحتى 2018م، وفقاً للبيانات المنشورة عن البنك الدولي (WB).

قد يعتقد البعض أن هذا الانخفاض يرتبط بالتحويلات السياسية التي مرت بها ليبيا فيما يسمى بالربيع العربي، ولكن وفقاً للبيانات المنشورة فإن انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي لليبيا هي السمة الغالبة في كل السنوات - قيد الدراسة - عدا سنتي 2007م و2008م، إذ سجلت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي للبلاد قيمة 6.892 و4.741 على التوالي. تناول عدد من الباحثين في أدبيات الاقتصاد موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وما يترتب عليه من فائدة للبلد المضيف، إذ من المتوقع أن يخلق هذا الاستثمار فرص العمل للمواطنين وينقل التقنية المتطورة ويساهم في النمو الاقتصادي والتنمية.

وتشير الدراسات إلى أن هناك عوامل من شأنها تشجيع الاستثمار في بلد دون غيره، وبذلك يعتمد الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة التي سيعمل فيها، وهذه البيئة تختلف باختلاف الدول نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية لها، ومن هنا جاءت هذه الدراسة في محاولة لتحليل العوامل المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر لليبيا للفترة من 2000م وحتى 2020م.

تتبع هذه الدراسة السياق التالي: يلي المقدمة تقوم الدراسة باستعراض الدراسات السابقة النظرية منها والتطبيقية، ويتعلق الجزء الثالث بالنموذج القياسي الذي يحل دور البيئة الاستثمارية في ليبيا والمتغيرات المستخدمة ومصادرها، بينما يناقش الجزء ما قبل الأخير نتائج التحليل التي توصلت إليها الدراسة، والجزء الخامس وهو ما تختتم به الدراسة من نتائج والتوصيات.

مشكلة الدراسة:

تستحوذ العائدات النفطية على النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي حتى يكاد يكون المصدر الوحيد للدخل والذي يجعل الحاجة إلى إيجاد مصادراً أخرى أمراً ضرورياً، وذلك لتتنوع مصادر الدخل وحيث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى هذه المصادر فإن ضآلة هذه التدفقات أمراً يستوجب الوقوف

عنده لمعرفة الأسباب الكامنة وراء ذلك، ومحاولة الإجابة على التساؤل التالي: **البيئة الاستثمارية في ليبيا وما هو دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟** وبنيت الدراسة على فرضية وجود عوامل جذب وطردها من شأنها التأثير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح محددات البيئة الاستثمارية في ليبيا، وقياس دور هذه المحددات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدولة ليبيا عن الفترة 2000 وحتى 2020، باستخدام النموذج القياسي المناسب.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة العوامل الكامنة وراء ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة لليبيا، وذلك من خلال تحليل البيانات المنشورة عن المنظمات الدولية والمحلية للمتغيرات المختلفة والتي تم اختيارها لتعبر عن محددات البيئة الاستثمارية في محاولة للوقوف وراء ضعف التدفقات الداخلة إلى البلاد.

2. مراجعة الأدبيات السابقة:

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال إلى الاستثمار في المشروعات المختلفة سواء كانت صناعية أو زراعية أو إنشائية. وقد عرّف صندوق النقد الدولي (IMF) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "الاستثمار داخل دولة ما يسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى"، وقد قامت العديد من الدراسات معرفة الدوافع وراء اختيار دولة دون غيرها كوجهة استثمارية، ففي سنة 1998م حللت دراسة (Wilhelms & Witter) محددات صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الناشئة بين عامي 1978 و1995 حيث استندا إلى النظريات التكاملية للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي يتم تحديده من خلال المتغيرات المؤسسية الأكثر قابلية للتغيير وهي السياسات والقوانين وتنفيذها وأن المؤسسات الأربع التي تساهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هي الحكومة والأسواق والتعليم والثقافة الاجتماعية. وتعني الحكومة سيادة القانون والفساد المنخفض على أساس العدالة القانونية والإدارية والشفافية، وتتمثل ملاءمة السوق في حجم التجارة المرتفع والضرائب المنخفضة والتوسع الحضري المرتفع، وتظهر النتائج أن المستثمرين يسعون إلى الاستقرار والشفافية ويفضلون اللوائح الواضحة والمنفذة باستمرار على الامتيازات الفردية المكتسبة. وقد أيدت دراسة (Wahid et al., 2009) أن العوامل التي تعزز جاذبية البلدان المستفيدة من الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة من 20 دولة أفريقية خلال الفترة 1990-2005 هي وفرة الموارد الطبيعية والانفتاح التجاري، كما أدى حجم السوق المحلية ومخزون رأس المال البشري دورًا إيجابيًا، بينما كان لعدم الاستقرار السياسي والعمالة دورًا سلبيًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العينة.

Mottaleb و Kalirajan (2010) حاولا تحديد العوامل المؤثرة التي تحدد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى وإلى بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وذلك بدراسة معامل الارتباط البسيط بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات التي تبدو مؤثرة ومقارنة الخصائص بين البلدان، أسفرت النتائج بشكل عام أن البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض والبلدان الآسيوية

تحقق نجاحًا كبيرًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنةً بالدول المنخفضة الدخل والبلدان الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية، ووجدوا أيضًا أنه بالإضافة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه فإن الروابط مع السوق العالمية من خلال التجارة الدولية والعلاقات مع الدول المانحة الرئيسية، هي أهم العوامل في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية وأن البلدان النامية الصغيرة في جميع أنحاء العالم يمكنها جذب كميات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر فقط من خلال تبني سياسات تجارية أكثر توجهاً نحو الخارج وتوفير بيئة أكثر ملاءمة للأعمال التجارية للمستثمرين الأجانب. تناول عبد القادر (2012) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء على مستوى المستثمرين الأجانب أو على مستوى الدول المضيفة، وقد اتضح تعدد تلك المحددات وتباينها من دولة إلى أخرى مع التأكيد على أهمية المحددات السياسية والتشريعية باعتبار أن توافر الاستقرار السياسي والتشريعي ذو أهمية بالغة للاستثمار في الدول المضيفة، كما تلعب المحددات الاقتصادية التقليدية دورًا بارزًا في التأثير على تدفقات هذا الاستثمار إلى تلك الدول وذلك من خلال اتساع حجم السوق، واستقرار معدل الصرف، وانفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي بدرجة كبيرة وبما يتيح للشركات الأجنبية تصدير فائض إنتاجها واستيراد متطلبات إنتاجها من الخارج. أما عن البيئة الليبية فقد بينت الدراسة القياسية للباحث (الجندي، 2018) أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة وهي (1990 - 2015)، بينما نتج عن التحليل الإحصائي وجود علاقة سلبية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وأوعز ذلك إلى عدم التكافؤ بين ليبيا والدول الصناعية، حيث تكون شروط التبادل التجاري والتنافسية في صالح الدول المصدرة.

ودعمت دراسة (Tran et al., 2020) تأثير مؤشر أسعار المستهلك والبنية التحتية والموارد البشرية والانفتاح التجاري والائتمان الخاص على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى المقاطعات، والتأكيد على الدور الهام للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للمناطق النامية، وباستخدام طريقة انحدار (OLS) كشفت النتائج أن الموارد البشرية والبنية التحتية والائتمان الخاص لهم تأثير إيجابي وهام على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3. المنهجية:

3.1 متغيرات الدراسة ومصادرها:

تستخدم الدراسة عدد من المتغيرات والتي تم اختيارها بناء على الدراسات السابقة بالإضافة لاختيار ما يتناسب مع الحالة الليبية ووفقًا للبيانات المتاحة والمنشورة في قواعد بيانات المؤسسات الدولية، وقد كانت المتغيرات التفسيرية (المستقلة) على النحو التالي:

القوى العاملة (*LaborF.T*): يشير هذا المتغير لمعدل المشاركة من إجمالي القوى العاملة نسبة لعدد السكان في ليبيا والذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا، وتعتبر وفرة الأيدي العاملة وخاصة المؤهلة تؤدي دورًا إيجابيًا في جذب للاستثمار الأجنبي.

*منظمة العمل الدولية، تحديث 2022.

مؤشر أسعار المستهلك (Cpi): يعتبر هذا المتغير مؤشراً اقتصادياً رئيسياً ويستخدم في تتبع معدل التضخم وتكلفة المعيشة في البلاد، وهو عاملاً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة استقراره وانخفاض معدلاته، إذ يؤثر ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك على الاستثمار سلباً، حيث أن ارتفاعه سينعكس بالتالي على ارتفاع أسعار مدخلات العملية الإنتاجية والذي يترتب عليه ارتفاع التكلفة ولا سيما في عناصر الإنتاج مما يخفض من الربحية، كما أن استقرار هذا المؤشر يعكس استقرار كل من أسعار الصرف وأسعار الفائدة. *مؤشرات التنمية العالمية، قاعدة بيانات البنك الدولي، تحديث 2022 ومصرف ليبيا المركزي.

ريع الموارد الطبيعية (Nat. Res.): هو الريع الناتج عن أنشطة استخراج الموارد الطبيعية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويقاس هذا الريع الناتج من مختلف الموارد الطبيعية مثل (النفط، الغاز الطبيعي، المعادن، الفحم)، وتفترض الدراسة أن دور هذا المتغير على الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على حالة التنمية في الدولة والجودة المؤسسية.

* تقديرات خبراء البنك الدولي بناءً على المصادر والأساليب الموضحة في تقرير "الثروة المتغيرة للأمم" الصادر عن البنك الدولي.

الاستقرار السياسي (Insta.): يعد الاستقرار السياسي خاصة في الدول النامية عاملاً مهماً في قرار تحديد وجهة الاستثمار، إذ أن عدم الاستقرار السياسي وحدوث الفوضى يخلق بيئة غير مناسبة للقيام بالأنشطة الاقتصادية ويؤدي إلى ضعف ثقة المستثمرين الأجانب الذين لا يرغبون في المخاطرة برؤوس أموالهم في مناخ غير آمن وتصنف الدول ذات أعلى قيمة لأقل درجة من عدم الاستقرار السياسي، بينما تمنح أقل قيمة لأعلى درجة من عدم الاستقرار السياسي.

* مؤشرات الحوكمة العالمية، تحديث www.govindicators.org 2022.

فعالية الحكومة (Gov. Eff.): يعكس هذا المتغير جودة الخدمات العامة وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية وجودة صياغة السياسات وتنفيذها ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات، وتفترض الدراسة أن الدولة ذات التصنيف الضعيف لن تحظى بفرصة استثمار الأجانب على أراضيها.

* مؤشرات الحوكمة العالمية، تحديث www.govindicators.org 2022.

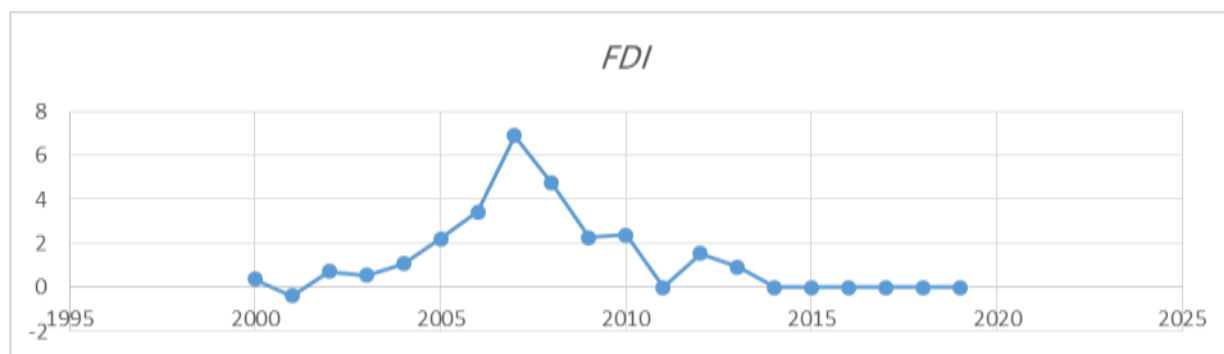
الائتمان المحلي (Cred.): الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص نسبة للناتج المحلي الإجمالي، ويشير هذا المتغير إلى الموارد المالية المقدمة من قبل المؤسسات المالية مثل القروض وشراء الأوراق المالية غير المقيدة والحسابات المدينة الأخرى، ويعكس هذا المتغير الموارد المالية المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية واستخدام هذه الأموال من قبل القطاع غير الحكومي في البلاد لتنمية القطاعات الاقتصادية، وتفترض الدراسة لهذا المتغير دوراً محفزاً للاستثمار الأجنبي المباشر.

* مؤشرات التنمية العالمية، قاعدة بيانات البنك الدولي، تحديث 2022.

الانفتاح التجاري (Trade): يعبر هذا المتغير عن مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكلما كانت هذه النسبة كبيرة دل ذلك على ارتفاع إمكانات الدولة في جانبي التصدير والاستيراد والتي غالباً ما تجذب المستثمرين الأجانب، وتظهر أغلب الدراسات ذات العلاقة الدور الإيجابي لهذا المتغير في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

* مؤشرات التنمية العالمية، قاعدة بيانات البنك الدولي، تحديث 2022، عن بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتحقيقاً للغرض من الدراسة فقد تم التعبير عن المتغير التابع بالاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*): صافي التدفقات الوافدة نسبة للنتاج المحلي الإجمالي لليبيا، ويلاحظ من الرسم البياني شكل (2) انخفاض وتذبذب قيم التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، عدا سنة 2007 حيث بلغت هذه النسبة أكبر قيمة لها.



*شكل (1)، الاستثمار الأجنبي المباشر لـ ليبيا خلال الفترة من (2000-2020).

*مؤشرات التنمية العالمية، قاعدة بيانات البنك الدولي، تحديث 2022.

3.2 النموذج القياسي:

اعتمدت الدراسة في قياس دور البيئة الاستثمارية على الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2000-2020) للدولة الليبية، باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر دالة في عدة عوامل مختلفة تمثل البيئة الاستثمارية في ليبيا، تتبع هذه الدراسة عدة دراسات سابقة في نفس السياق، وتأخذ المعادلة الشكل التالي:

$$FDI = F(LaborF.T, Cpi, Nat.Res, Insta, Gov.Eff, Cred, Trade)$$

ويكون شكل النموذج القياسي المراد تقديره على النحو الآتي:

$$FDI_{it} = B_0 + B_1 LaborF.T_{it} + B_2 Cpi_{it} + B_3 Nat.Res_{it} + B_4 Insta_{it} + B_5 Gov.Eff_{it} + B_6 Cred_{it} + B_7 Trade_{it} + E_{it}$$

حيث تشير كل من:

FDI: المتغير التابع، الاستثمار الأجنبي المباشر.

LaborF.T: القوى العاملة.

Cpi: مؤشر أسعار المستهلك.

Nat.Res: ريع الموارد الطبيعية.

Insta: مؤشر عدم الاستقرار السياسي.

Gov.Eff: مؤشر الحوكمة، فعالية الحكومة.

Cred: الائتمان الممنوح للقطاع المحلي.

Trade: الانفتاح التجاري.

T: الزمن (2000,.....,2020).

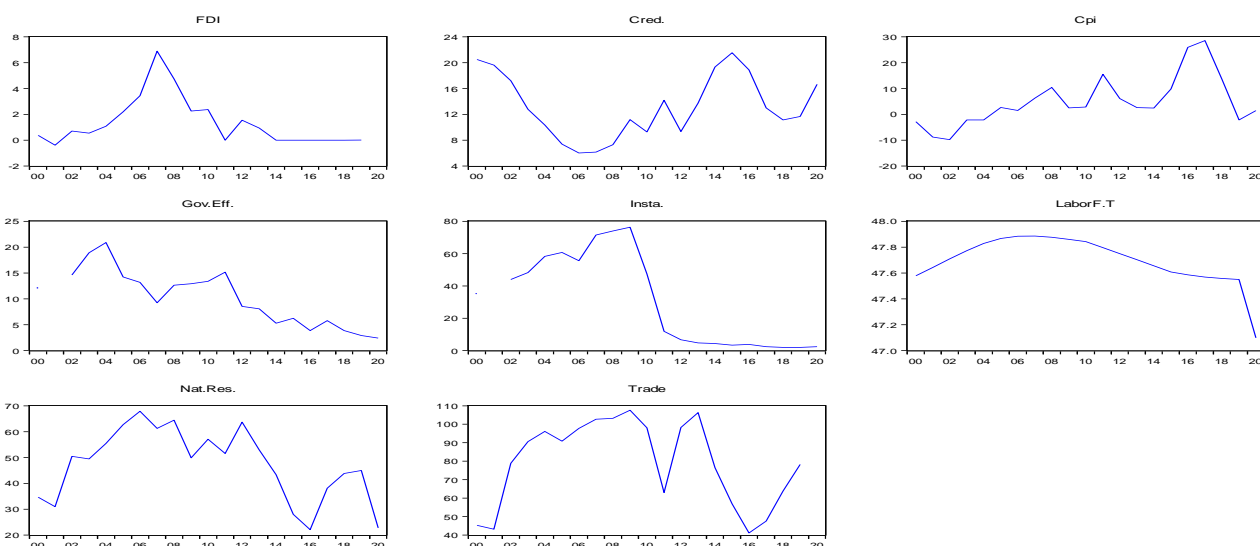
I: تشير إلى ليبيا. *B*: المعلمات المراد تقديرها. E_{it} : حد الخطأ.

وبتوظيف الاقتصاد القياسي تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) يعمل بواسطة اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك بين المتغيرات المختلفة في درجات التكامل، ومن فوائده أنه يفسر المتغير التابع بناء على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات المستقلة ويعتبر نموذج جيد في حالة العينات الصغيرة ويمكننا من تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل في نفس النموذج.

3.3 استراتيجية التقدير:

• اختبار جذر الوحدة

أول مراحل تقدير النموذج تتمثل في اختبار سكون السلاسل الزمنية والوقوف على ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة عند مستوياتها أو عند حساب الفروق الأولى، وحسب طبيعة نمو السلسلة الزمنية يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية ساكنة والسلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يعد سكون واستقراره السلاسل الزمنية شرط أساسي للحصول على تقديرات منطقية وغير زائفة.



*شكل (2)، اشكال بيانية للمتغيرات الدراسة، اعداد الباحثان بناء على مخرجات Eviews9

ويلاحظ من الرسم البياني أعلاه اختلاف سكون السلاسل الزمنية، وعند إجراء اختبارات السكون كشفت النتائج عن وجود جذر الوحدة في متغيرات النموذج، وأشارت لاختلاف رتبة الاستقرارية للمتغيرات عند المستوى وعند الفرق الأول.

- اختيار تحديد فترة الإبطاء المثلى

لتحديد فترة الإبطاء المثلى تم تقدير النموذج لفترات إبطاء متتالية للحصول على أفضل فترة إبطاء بالاستناد على معايير إحصائية، ويكون الإبطاء الأمثل هو ذلك الذي انفتحت عليه أغلب المعايير، وإشارات هذه المعايير على اختيار فترة إبطاء واحدة لكل من المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية.

- أسلوب اختبار الحدود

يبحث هذا الاختبار عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في النموذج ويتم حساب إحصائية (F) حيث تقضي فرضية العدم (H0) على أن جميع معاملات المتغيرات التوضيحية المتباطئة لفترة واحدة مساوية للصفر أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (عدم وجود تكامل مشترك) مقابل الفرضية البديلة (H1) التي تنص على أن معاملات المتغيرات المتباطئة لا تساوي صفر أي أن هناك علاقة توازنية في الأجل الطويل (وجود تكامل مشترك).

جدول (1)، اختبار الحدود

Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	12.57911	7

Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.7	2.83
5%	1.97	3.18
2.5%	2.22	3.49
1%	2.54	3.91

* اعداد الباحثان بناء على مخرجات Eviews9

تشير النتائج في الجدول رقم (2) على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية.

حيث كانت قيمة إحصائية F المحسوبة البالغة (12.579) أعلى من قيمة الحد الأعلى عند كل مستويات المعنوية، مما يعني قبول الفرضية البديلة.

3.4 تقدير النموذج:

اعتمادا على نتيجة اختبار الحدود بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، تم تقدير معاملات نموذج (ARDL) للأجلين الطويل والقصير ومعلمة متجه تصحيح الخطأ باستخدام البرنامج

الإحصائي (Eviews9) وبناء على عدد الفترات المحددة، ووفقاً لتقدير النموذج فإن معادلة تصحيح الخطأ ستأخذ الشكل التالي:

$$\text{CointEq} + \text{FDI} - (-2.0514 * \text{CRED} - 0.2366 * \text{CPI} + 0.2951 * \text{GOV.EFF} - 0.1512 * \text{INSTA} + 0.5572 * \text{LABORF.T} + 0.0309 * \text{NAT.RES} + 0.0010 * \text{TRADE})$$

قبل البدء في تفسير نتائج التقدير علينا التأكد من أن النموذج مستوفٍ للمعايير اللازمة لعملية الاستدلال الإحصائي السليم، ومثال على ذلك:

- اختبار استقلالية البواقي (حدود الخطأ) باستخدام مضاعف لاجرانج (Serial correlation LM Test)، وأشارت النتائج إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي، حيث بلغ مستوى المعنوية أكبر من (0.05).
- اختبار فرضية تجانس التباين للبواقي باستخدام (Heteroskedasticity Test) اتضح من النتائج خلو النموذج القياسي من مشكلة عدم تجانس التباين، حيث بلغت مستوى المعنوية أكبر من (0.05).
- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حيث أشار اختبار (jarque bera) أن البواقي تتوزع طبيعياً.

4. نتائج التقدير:

بيّنت نتائج تقدير النموذج في الأجلين القصير والطويل إلى اتفاق كبير بينهما من حيث اشارات المعلمات وإن تباينت في قيم المعلمات بنسب متفاوتة، وقد أتسقت نتائج التقدير مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة فيما يتعلق بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في إشارة إلى بيئة الاستثمار في ليبيا، كما وافقت النتائج الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة إلا في حالة واحدة وهي وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والائتمان الممنوح للقطاع المحلي، فقد جاءت نتائج التقدير بخلاف ذلك في حالة العلاقة في الأجل القصير والأجل الطويل.

كما أن معامل تصحيح الخطأ (Eq Coint-) يعبر عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وهو يجب أن يكون -0.442299 $\text{CointEq}(-1)$ سالباً ومعنوياً حتى يقدم دليلاً على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وتظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ (ECM) معنوية وتأخذ القيمة السالبة مما يعني أن الاختلال في التوازن الطويل الأجل يصحح بسرعة تعديل 44%.

تلقي مصفوفة الارتباط الواردة في الجدول (3) بعض الضوء على العوامل التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إشارة للبيئة الاستثمارية في ليبيا خلال فترة الدراسة، ويلاحظ أن هناك ارتباط سلبى بين الائتمان المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك ارتباط سلبى بين مؤشر أسعار المستهلك (التضخم) والاستثمار الأجنبي المباشر، بينما اشارت مصفوفة الارتباط إلى العلاقة الطردية (موجبة) بين باقي المتغيرات والاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول (2)، مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج

Var.	FDI	CRED	CPI	GOV.EFF.	INSTA.	LABORF.T	NAT.RES.	TRADE
FDI	1.000000							
CRED.	-	1.000000						

	0.710021							
<i>CPI</i>	- 0.129846	0.075319	1.000000					
<i>GOV.EFF.</i>	0.237164	- 0.293723	- 0.482688	1.000000				
<i>INSTA.</i>	0.746322	- 0.563401	- 0.417879	0.695794	1.000000			
<i>LABORF.T</i>	0.746584	- 0.698039	- 0.300175	0.697275	0.823749	1.000000		
<i>NAT.RES.</i>	0.674125	- 0.850986	- 0.398849	0.498790	0.595031	0.818206	1.000000	
<i>TRADE</i>	0.646818	- 0.711291	- 0.515413	0.432596	0.620031	0.787993	0.840826	1.000000

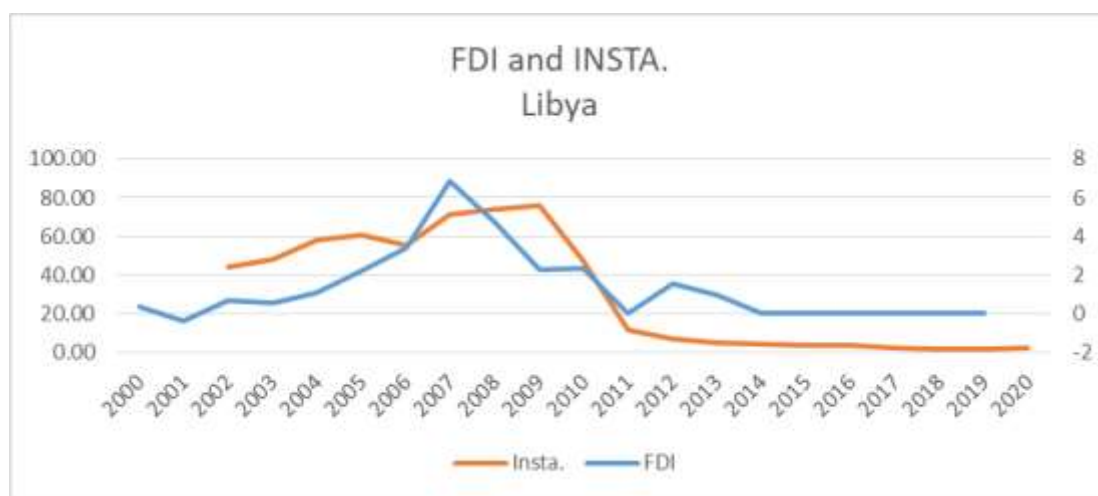
* اعداد الباحثان بناء على مخرجات Eviews9

ويمكن إدراج نتائج تقدير النموذج باستخدام منهجية (ARDL) في النقاط التالية:

1. تكشف النتائج أن هناك علاقة عكسية على المدى الطويل بين الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص (*CRED.*) والاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، حيث كانت قيمة معلمة الائتمان (-2.0514) وهو لا يتفق مع توقعات الدراسة في أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وترى الدراسة أن السبب وراء ذلك ضعف مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وهيمنة القطاع الحكومي على أغلب الأنشطة الاقتصادية في البلاد خلال فترة الدراسة.
2. هناك علاقة عكسية طويلة الاجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر أسعار المستهلك (*CPI*)، إذ ارتفاع هذا المؤشر بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي بقيمة (0.23)، وهذه النتيجة تتوافق مع عدد من الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية في أن لارتفاع معدلات التضخم آثاراً سلبية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف، إذ ينعكس ارتفاع معدل التضخم على أسعار مدخلات العملية الإنتاجية ومن ثم ارتفاع عناصر الإنتاج وبالتالي زيادة التكلفة الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الربحية.
3. تشير نتائج تقدير النموذج القياسي إلى أهمية مؤشر الحوكمة الذي يعبر عن فعالية الحكومة (*GOV.EFF.*) حيث دعمت النتائج أن فعالية الحكومة وجودة صياغة السياسات وتنفيذها لها دور فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ل ليبيا على المدى الطويل، حيث يساهم ارتفاع هذا المؤشر بوحدة واحدة في زيادة نسبة الاستثمارات الأجنبية للناتج المحلي الإجمالي ب (0.29)، حيث مصداقية الحكومة في الالتزام بالسياسات والعمل على تحقيق الاستقرار في القوانين والتشريعات يساهم في إعطاء ثقة أكبر لدى المستثمر الأجنبي.
4. دعمت نتائج التقدير للأجلين القصير والطويل أن هناك دوراً إيجابياً ذو دلالة إحصائية للعمالة (*LABORF.T*) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كل زيادة في مشاركة الأيدي العاملة

بوحددة واحدة تزيد من نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.56) تقريباً، هذه النتيجة تتوافق مع النظريات الاقتصادية التي تعتبر وفرة الأيدي العاملة في بلد ما يحفز الاستثمار فيها، وتسمح القوانين الليبية باستيراد العاملة الماهرة اللازمة للعمل في المشروعات المختلفة، الأمر الذي يتيح توفر العمالة الأجنبية من مصادر قليلة التكلفة والتي تنعكس على الإنتاج طردياً.

5. توافقت نتائج الاجلين القصير والطويل للدراسة مع نتائج الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية فيما يتعلق بالدور الرئيسي الذي يقوم به الاستقرار السياسي في جذب الاستثمارات من الخارج، حيث جاءت نتائج تقدير النموذج بالعلاقة العكسية بين مؤشر عدم الاستقرار السياسي في ليبيا (INSTA.) ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي، إذ أن زيادة عدم الاستقرار السياسي يساهم في انخفاض التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر وهو واقع الحال في ليبيا منذ عدة سنوات وهو ما يبدو جلياً في تراجع التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية السنوات ما بعد سنة 2012م والشكل التالي (4) يوضح العلاقة العكسية لمؤشر عدم الاستقرار السياسي في ليبيا والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتضح الانخفاض الحاد في الاستثمار سنة 2011م ليعود للارتفاع بشكل ضئيل في سنة 2012م ومن ثم يعاود الانخفاض حتى نهاية فترة الدراسة.



*شكل (3)، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم الاستقرار السياسي في ليبيا، عمل الباحثان.

6. تكشف النتائج أن إيجارات الموارد الطبيعية (NAT.RES) والانفتاح التجاري (TRADE) يعززان الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ كانت نتائج التقدير تفيد بأن كل زيادة بوحددة واحدة من كل متغير يساهم في زيادة التدفقات الاستثمارية بـ (0.03) و (0.001) على الترتيب، ويلاحظ ضعف مساهمة هذين المتغيرين في تحفيز الاستثمار رغم العلاقة الطردية، إذ أن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عاملاً مهماً من عوامل الاستثمار حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر إمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي

عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة، وعن الانفتاح التجاري فإن معظم الدراسات التطبيقية نتج عنها وجود الأثر الإيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يشير إلى نسبة قيمة الاستيراد والتصدير إلى الناتج المحلي الإجمالي.

5. الخاتمة والتوصيات:

تم تقديم هذه الدراسة بتطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وباستخدام برمجية (EViews 9)، وتتميز هذه المنهجية بدراسة علاقة التكامل المشترك في الحالات التي يتعذر فيها استعمال باقي الأساليب من حيث عدم استقراره السلاسل الزمنية في نفس الدرجة أو في حالة قصر فترة هذه السلاسل، كما انه يسمح بتقدير معلمات الأجلين القصير والطويل بالإضافة إلى تحديد سرعة التعديل للوصول لحالة التوازن.

حاولت هذه الدراسة التعرف على البيئة الاستثمارية في ليبيا من خلال استعراض بعض المحددات التي من شأنها أن تكون عوامل جذب أو دفع للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2000-2020، وخلصت الدراسة إلى أن لدى ليبيا مجموعة من مقومات الجذب والتي إذا ما تم تعزيزها بشكل جيد ستؤدي إلى زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي.

كما وجدت الدراسة أن كل من مؤشر الحوكمة والانفتاح التجاري وحسن إدارة الموارد الطبيعية ووفرة الأيدي العاملة لها دوراً إيجابياً في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما في الجانب الآخر ينعكس ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك وعدم الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سلباً.

بناء على نتائج الدراسة تقترح الباحثان التالي:

1. لا يعني أن تتمتع ليبيا بالموقع الاستراتيجي الهام ووفرة الموارد الطبيعية أن تكون قادرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، لذا الاهتمام بالعنصر البشري والعمل على تأهيله باعتباره عامل جذب قوي للاستثمارات.
2. العمل على توفير بيئة استثمارية آمنة وذلك بزيادة الاستقرار السياسي ونبذ العنف، فلا وجهة للاستثمار الأجنبي في بلاد تعمرها الفوضى.
3. الرفع من كفاءة وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية يعتبر مطلباً رئيسياً لخلق بيئة جاذبة للاستثمار.
4. تشجيع الاستثمار المحلي لبناء قاعدة إنتاجية كبيرة داخل البلاد من خلال منح الائتمان للأفراد يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
5. العمل على استقرار مؤشر أسعار المستهلك والذي يترتب عليه استقرار سعر الصرف وسعر الفائدة وهي من المحددات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المراجع:

- الجندي، قاسم عطية (2018)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الليبي خلال الفترة 1990-2015، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 9، العدد الرابع، الجزء الثاني، الصفحة 451-477
- Dunning, J. H. (1979). Explaining Changing Patterns of International Production: In Defence of the Eclectic Theory. *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 41(4), 269-295.
- Evidence on Tay Ninh Province. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(9), 263-269.
- Mottaleb, K. A., & Kalirajan, K. (2010). Determinants of foreign direct investment in developing countries: A comparative analysis. *Margin: The Journal of Applied Economic Research*, 4(4), 369-404.
- TRAN, T. Q., DANG, T. A., & TRAN, N. A. T. (2020). Factors Affecting Foreign Direct Investment:
- Wahid, A. N., Sawkut, R., & Seetanah, B. (2009). Determinants of foreign direct investments (FDI): Lessons from the African economies. *The Journal of Applied Business and Economics*, 9(1), 70.
- Wilhelms, S. K., & Witter, M. S. D. (1998). Foreign direct investment and its determinants in emerging economies. Washington DC: United States Agency for International Development, Bureau for Africa, Office of Sustainable Development.